

المصدر: الوفد

التاريخ: ٩ ابريل ٢٠٠٦

حبسوا صاحب العبارة في البحرين.. وفي مصر سهلنا هروب ممدوح إسماعيل إلى لندن

تنظيم الفساد العلني!



النائب حمدي الطحان



النائب كمال أحمد

حدث غرق السفينة البحرينية وتعامل السلطات البحرينية مع تطورات الحادث، كشف عن عشوائية تعامل الحكومة، مع كارثة غرق العبارة «السلام ٩٨» أواخر فبراير الماضي، كل دعاوى هذه الحكومة التي قصرت على إيهامنا بأنها تعاملت مع الكارثة باقتدار، لأن مقارنة بسيطة بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات البحرينية بسرعة حبس صاحب العبارة وبين إجراءات السلطات المصرية مع مالك العبارة ممدوح إسماعيل الذي لم يوجه إليه اتهام حتى الآن يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن القانون في مصر يطبق بالفعل ولكن على الفقراء والمعدمين فقط، أما أصحاب النفوذ والحصانة والثروات فيحميهم هذا القانون، تحت رعاية كبار

هذا التحقيق، نقدمه تحديداً للحكومة في مصر.. لتتطلع إلى ما اتخذته الحكومة.. نظيرتها.. في مملكة البحرين، من إجراءات فورية، عقب غرق سفينة ركاب أمام سواحلها وتقارنها بالإجراءات العشوائية التي تعاملت بها عند غرق «السلام ٩٨» في أواخر فبراير الماضي.. الحكومة البحرينية أقامت مركزاً صحفياً فوراً، وتحدثت عن كل شيء بشفافية.. وألقت القبض على مالك العبارة وحبسه ٧ أيام علي ذمة التحقيقات.. والضحايا ٥٧ ركباً.. الحكومة المصرية، شكلت لجاناً بـ «الأجر»، وتعلقت بالصندوق الأسود، وانشغلت ٣ أسابيع تقريبا، حتي يهرب مالك العبارة إلى لندن، ولم توجه له اتهامات حتي الآن.. والضحايا ١٠٠٠ راكب.. هذا هو الفرق بين الحكومتين!!



الأهالي مازالوا يكون ضحاياهم.. وصاحب العبارة ينعم في أوروبا



أحد الناجين من كارثة العبارة السلام ٩٨

تحقيق: إيمان الجندى

المسؤولين من رموز النظام، فلا تطولهم يد العدالة.

وتكون الطائرات في انتظارهم في مطار

القاهرة، لتنقلهم في لمح البصر إلى خارج الحدود يعيشون في أفخم فنادق العواصم الأوروبية وينفقون ببذخ مما نهبوه من أموال الشعب البائس، وإلا بماذا تفسر قيام السلطات البحرينية بإلقاء القبض على مالك السفينة الغارقة عقب الحادث التي لم يذهب ضحيته سوى عدد محدود وحبسه ٧ أيام على ذمة التحقيقات، بينما عندنا في مصر تم تسهيل هروب ممدوح إسماعيل مالك عبارة الموت، التي قضى فيها على ١٠٠٠ روح بريئة، واستقر به المقام في العاصمة البريطانية «لندن» وكانت الحجة التي يرددها، وهو في طريقه للمطار وبعد وصوله إلى لندن أنه سافر لبحث التعويضات مع شركات التأمين هناك، ثم فجأة يدعى أنه ذهب في رحلة علاج.. وبعد أسابيع تستيقظ الحكومة على احتجاجات أعضاء مجلس الشعب لتحيل ملفه إلى المدعى الاشتراكي وقرار بمنعه من السفر، والتصرف في أمواله ليس بهدف محاسبته وإنما لتضييع القضية الجنائية أصلاً في متاهات، بين أجهزة قانونية متعارضة، فتصبح المسألة فرض التحفظ على ما تبقى له من ممتلكات في مصر التي تمت تصفيتها تقريباً، بدلاً من أن تكون القضية جنائية تتولاها النيابة العامة، ويحبس ممدوح إسماعيل على ذمة التحقيقات، مثلما حدث مع مالك العبارة التي غرقت أمام سواحل جزيرة صغيرة في أطراف الخليج بالبحرين.

ولأن سيادة القانون لا يمكن أن تتحقق إلا في دولة ديمقراطية، يتمتع فيها القضاء بالاستقلال عن السلطة التنفيذية والتي تخضع بدورها لرقابة القضاء من جهة ولرقابة السلطة التشريعية، الممثلة في البرلمان المنتخب انتخاباً حراً ونزيهاً، والذي يمثل الشعب وألا ينضوي تحت قبة اتباع لأصحاب الثروة والمال والسلطة، ويقول الإنجليز في هذا الشأن وهم أصحاب

أقدم الديمقراطيات في العالم: إن الإنجليز لا يخضع ولا يحكم بواسطة الأشخاص، حتى ولو كانوا ملوكاً ولكنه يطيع ويحكم بالقانون، ولكن



أعمال وبمباركة من السلطة الاستبدادية وفي ظل الطوارئ والأغلبية الميكانيكية في مجلسي الشعب والشورى فتتم حماية وتحصين الرأسماليين المستغلين من أي مسئولية مقابل اشتراك هؤلاء المتحرفين في السلطة من الحصول على الأرباح الباهظة التي يحققونها بالأموال المقترضة كحصن ضمان للأيام من احتمالية انقلاب



المستشار محمد حامد الجمل

المنحرفين في السلطة عليهم سواء في صورة مزايا عينية أو عمولات أو رشاوى نقدية، وتأكيداً لذلك تكررت حالات تهريب الرأسماليين المنحرفين الذين ارتكبوا جرائم التهرب والسلب على حساب أرواح المصريين من خلال تعريض حياتهم وصحتهم للخوف والضياع من فئة المتحالفين مع شرطة الاستبداد ومراكز القوى قبل اتخاذ إجراءات القتل والتحقيق والتقديم للمحاكمة، بل إن بعض هؤلاء قد أوصلهم بعض نوى النفوذ المتحرفين حتى باب الطائفة، ليهربوا للخارج.

في مصر وبناء على ما يشهده الواقع وفي ظل النظام الشمولي القائم، يعد القانون مجرد أداة تستخدمها السلطة التنفيذية لتحقيق السيطرة والتحكم في الشعب بطريق استبدادي باستثناء أصحاب السلطة والنفوذ ويتحالف المنحرفون في السلطة مع مجموعة من الرأسماليين الذين يتحالفون بدورهم معهم، ويشتركون في التهرب واستغلال الشعب ومساندة بعضهم البعض، لاستمرار التحكم في السلطة وفي الثروة تساندهم في ذلك وسائل الإعلام الرسمية التابعة للسلطة التنفيذية على العكس تماماً عما يحدث في الدول الديمقراطية.

سيادة القانون

الربان أحمد مراد الخبير البحري يؤكد أن معظم كوارثنا للأسف ترجع لعدم الالتزام بالقوانين والتشريعات واعتبار هذا الالتزام واجباً مقدساً ولذلك فالقانون الحالي الذي يحكم عملية النقل البحري على سبيل المثال لا يحتاج إلى تعديل أو إضافات لأنه قانون دولي وإنما القارق بين الدول وبعضها مدى الالتزام بالقانون والدراسة الكافية لمعرفة أسباب حدوث الكارثة ومن ثم محاسبة المقصرين والمتسببين فيها والعمل بجدية على تلافي تكرار مثل هذه الكوارث.

تحالف السلطة والمال

المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة الأسبق يؤكد على الصلة الوثيقة بين المنحرفين في السلطة العامة وبين القلة من المستغلين للشعب ممن يزعمون أنهم رجال

ولا تصلح للعمل سوى لساعتين فقط لذلك، فرغم العديد من الكوارث وسقوط الضحايا من أبناء هذا الشعب الغلابة والمعدومين خاصة بدءاً

من انهيار أسوار المنازل والسقوط في البالوعات والحرق في القطارات ونهاية بالغرق في أعماق مياه البحر، لا تستطيع الدولة استصدار قرار لمنع سفر المتسبب في كل هذه الكوارث، وآخرهم ممدوح إسماعيل مالك عبارة الموت بمساعدة كبار المسئولين وهذا أمر طبيعي في ظل تحالف السلطة مع المنحرفين من الرأسماليين

المستغلين، رغم أن القانون واحد لا يختلف في مصر عن البحرين طالما أن إزهاق الأرواح واحد والمسئولية محددة ولكن للأسف الشديد فإن الجانب العملي والسياسي والاقتصادي والتطبيقي يختلف في مصر عن البحرين لصالح الثانية، والتي يختلف نظامها عن نظام مصر الشمولي، فهناك دستور وسلطات لها قدر كبير من الاستقلال وخاصة السلطة القضائية، كما أن

هناك أحزاباً قوية وفاعلة، تقوم منذ عدة شهور ولا تزال بنشاط سياسي ضخم دفاعاً عن الحريات العامة للبحريين، كما يبدو أيضاً أن حقبة الاستعمار السابقة قد تركت بعض التقاليد الموضوعية في أجهزة الأمن والنيابة العامة وغيرها، وأيضاً في أداء أعلى سلطة، وقد يكون اعتماد البحرين على الاستثمارات الخارجية الأجنبية ووجود العديد من المستثمرين الأجانب فيها سبباً لضرورة الاهتمام بعدم انهيار صورة القانون أمامهم ولتأمينهم على أرواحهم ورؤوس أموالهم، خاصة أن رأس المال جبان وهي أمور ليست بذات الدرجة التي تحدث بها في مصر.

الفساد

النائب المستقل، كمال أحمد يشير إلى استفحال أوجه الفساد في كافة القطاعات، لذلك فإن مالك عبارة الموت لن يكون الهارب الأخير بفعلته، وحمايته للنهائية والتي بدأ التخطيط لها منذ تعمد عدم توجيه أي اتهام له حتى الآن، وتكاثفت بعض الأجهزة المعنية لطمس الحقائق، التي تسببت في غرق العبارة، بدءاً من التقارير وانتظارها والحصول على الصندوق الأسود، ولكن لن يتم كشف ما يحتويه إلا بعد عدة شهور وهكذا أو أن الصندوق رغم مساحة الـ ١٦ ساعة فيه، فهناك مساحة معلومة لا تزيد

ولم يتطرق التقرير لصاحب «السلام ٩٨» ممدوح إسماعيل عضو مجلس الشورى والهارب خارج مصر حالياً، كما لم يوجه إليه التقرير أي اتهامات أو تحميله أي نوع من المسئوليات.

حمدي الطحان رئيس لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب يقول: لم نتمكن من لقائه أو الكلام معه حتى تليفونياً، نظراً لصعوبة الاتصال به، الذي كررناه أكثر من مرة، نظراً لأهمية معرفة رأي اللجنة التي يرأسها في هذا الموضوع، وهي صاحبة الموقف الإيجابي، الذي قوبل بارتياح عندما حملت الحكومة المسئولية في مجلس الشعب عقب وقوع الكارثة.